جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

لامركزية الإدارة البيئية فى مصر
وسبل دعمها

رقم (296) - سبتمبر 2018

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (296)
(سلسلة علمية محكمه)

لامركزية الإدارة البيئية فى مصر

وسبل دعمها

سبتمبر ٢٠١٨

" لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره فى أى جهة اخرى قبل أخذ موافقة المعهد"
"الآراء فى هذا البحث تمثل رأى الباحثين فقط"

تقديم

تعتبر سلسة قضايا التخطيط والتنمية أحد القنوات الرئيسية لنشر نتاج معهد التخطيط القومي من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعي ومتعددي التخصصات، مما يضيف إلى قيمة وفائدة مثل هذه الدرسات المختلفة التي يتم إجراؤها من حيث شمولية التناول والأخذ فى الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئة، المؤسسية، والمعلوماتية وغيرها لأي من القضايا محل البحث.

تضمنت الإصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها في عام ١٩٧٧ عدداً من الدراسات التي تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعي السياسات ومتخذي القرارات في مختلف مجالات التخطيط والتنمية منها على سبيل المثال لا الحصر: السياسات المالية، السياسات النقدية، الإنتاجية والأسعار، الاستهلاك والتجارة الداخلية، المالية العامة، التجارة الخارجية، قضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، التنمية الإقليمية، آفاق وفرص الاستثمار، السياسات الصناعية، السياسات الزراعية والتنمية الريفية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مناهج ونماذج التخطيط، قضايا البيئة والموارد الطبيعية، التنمية المجتمعية، قضايا التعليم،...الخ.

تتنوع مصادر وقنوات النشر لدى المعهد إلى جانب سلسة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة فى المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والتي تصدر بصفة دورية نصف سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولي والذي يضم الأبحاث التي تم قبولها أو مناقشتها في المؤتمر، وسلسلة المذكرات الخارجية، وكراسات السياسات، إضافة إلي ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. علاء زهران

موجز البحث

من السياسات البيئية التى تنتهجها مصر"دعم لامركزية الإدارة البيئية وبناء قدرات الإدارات البيئية بالمحافظات". يهدف هذا البحث فى النهاية إلى التوصل إلى مقترحات تساعد فى دعم نظام الإدارة البيئية وتعزيز فكر اللامركزية المناسب لإدارة قضايا البيئة فى مصر. ومن خلال المنهجية المتبعة تم تناول وعرض البحث فى أربعة فصول: تم تقديم المفاهيم الأساسية لكل من اللامركزية والإدارة البيئية مع موجز لنظام الإدارة البيئة فى دول أخرى ثم تناول البحث نظام الإدارة البيئية وقضايا البيئة فى مصر ثم مفهوم لامركزية الإدارة البيئية وارتباطها بالتشريع الوطنى والمستجدات التشريعية ومراحل إنشاء الفروع الإقليمية لجهاز شئون البيئة فى مصر ومساهماتها فى مواجهة قضايا البيئة والمجهودات التى تمت والخطط المستقبلية وأخيرا تم عرض النتائج والمقترحات لدعم لامركزية الإدارة البيئية فى مصر من خلال دعم الفروع الإقليمية للجهاز ومكاتب البيئة بالمحافظات ورفع قدرات العاملين بها وتطوير وتنمية مهاراتهم فى المجالات الفنية والإدارية المختلفة.

الكلمات الدالة:

اللامركزية– الإدارة البيئية– قانون البيئة– فروع جهاز شئون البيئة– قضايا البيئة فى مصر

فريق البحث

الهيئة العلمية بالمعهد:

أ.د. محمد سمير مصطفى	أستاذ بمركز التخطيط والتنمية البيئية
أ.د. نفيسة سيدأبوالسعود	أستاذ بمركز التخطيط والتنمية البيئية **(باحث رئيسى)**
د. سحر إبراهيم البهائي	أستاذ مساعد بمركز التخطيط والتنمية البيئية
د.منى سامى طلعت	مدرس بمركز التخطيط والتنمية البيئية

أعضاء من خارج المعهد:

د. محمد فاروق عثمان	قائم بأعمال رئيس قطاع الإدارة البيئية بجهاز شئون البيئة(سابقا)

الهيئة العلمية المعاونة بالمعهد:

م. زينب محمد نبيل الصادى	مدرس مساعد بمركز التخطيط والتنمية البيئية
أ. أحمد إبراهيم عبد الحميد	مدرس مساعد بمركز التخطيط والتنمية البيئية
أ. هديل السيد احمد الشربينى	معيد بمركز التخطيط والتنمية البيئية
أ. إيمان محمد عصام أمين	معيد بمركز التخطيط والتنمية البيئية

سكرتارية:

أ. نهلة احمد شكرى

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	**١**
الفصل الأول: فصل تقديمى مفاهيمى	**٥**
• **أولا:** اللامركزية كأحد الأساليب الإدارية	٥
• **ثانيا:** الإدارة البيئية	١٤
• **ثالثا:** إدارة قضايا البيئة فى بعض الدول وتطبيق اللامركزية في بعض الدول	٢٤
الفصل الثانى: الإدارة البيئية فى مصر	**٣١**
• **أولا:** نظام الإدارة البيئية فى مصر	٣١
• **ثانيا:** قضايا البيئة فى مصر وتوزيعها الجغرافى	٣٦
الفصل الثالث: لامركزية الإدارة البيئية فى مصر	**٥٧**
• أولا: لامركزية الإدارة البيئية فى مصر	٥٧
• ثانيا: إنشاء الفروع الاقليمية لجهاز شئون البيئة	٦٥
• ثالثا: المستجدات القانونية واذات العلاقة بحماية البيئة ولامركزية الإدارة البيئية فى مصر	٧٣
الفصل الرابع: النتائج والمقترحات	**٧٦**
• أولا: النتائج	٧٦
• ثانيا: مقترحات دعم لامركزية الإدارة البيئية فى مصر	٧٩
الملخص	**٨٣**
المراجع	**٨٦**

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
٢-١	المتوسطات السنوية لبعض ملوثات الهواء على مستوى المحافظات في عام ٢٠١٥	٣٧
٢-٢	المتوسطات السنوية لقياس مؤشرات تلوث مياه النيلفى المحافظات خلال عامى٢٠١٤و٢٠١٥	٣٩
٢-٣	المساحات المنزرعة أرز وكمية قش الأرز المنتج ٢٠١٥	٤٦
٢-٤	كمية التراكمات من المخلفات الصلبة في المحافظات	٤٩
٢-٥	توزيع المحميات الطبيعية علي المحافظات	٥٠
٢-٦	نسبة المناطق العشوائية إلي إجمالي مساحة الكتلة العمرانية	٥١
٢-٧	بعض القضايا البيئية التي تواجهها المحافظات والفروع الإقليمية التى تتبعها هذه المحافظات في عامى ٢٠١٥ و٢٠١٦	٥٢

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
٢-١	الهيكل التنظيمى لوزارة البيئة وجهاز شئون البيئة	٣٥
٢-٢	تركيزات الجسيمات الكلية العالقة (T.S.P) علي مستوي المحافظات لعام ٢٠١٥	٣٨
٢-٣	المتوسطات السنوية للدخانعلي مستوي المحافظات لعام ٢٠١٥	٣٨
٢-٤	متوسط تركيزات الاكسجين المستهلك كيميائيا (COD) في بعض نقاط القياس علي طول نهر النيل لعام ٢٠١٥	٤٠
٢-٥	متوسطات تركيزات الاكسجين الممتص(BOD) بنهر النيل لعام ٢٠١٥	٤١
٢-٦	المحافظات التي توجد بها ارتفاع قياسات نسبة بكتريا الإيشيرشياكولاي في بعض نقاط القياس علي طول سواحل البحر الأحمر والمتوسط لعام ٢٠١٥	٤٢
٢-٧	المحافظات التي يوجد بها ارتفاع قياسات نسبة بكتريا القولون السبحية في بعض نقاط القياسعلي طول سواحل البحر الاحمر والمتوسط في عام ٢٠١٥	٤٣
٢-٨	المحافظات التي توجد بها ارتفاع قياسات نسبة بكتريا القولون الكليةفي بعض نقاط القياس علي طول سواحل البحر الاحمر والمتوسط في عام ٢٠١٥	٤٣
٢-٩	نسبة مياه الصرف الصحي الغير معالج في عام ٢٠١٥	٤٤
٢-١٠	نسبة المساحة المنزرعة أرز طبقا لقرار وزارة الري والمخالفة له ٢٠١٥	٤٥
٢-١١	نسبة قش الارز الذي تم التخلص منه بطريقة غير آمنه علي مستوي المحافظات في عام ٢٠١٥	٤٧
٢-١٢	المساحة المحصولية من قصب السكر موزعا علي المحافظات ٢٠١٥	٤٨
٢-١٣	كمية تراكمات المخلفات الصلبة علي مستوي المحافظات	٤٩
٢-١٤	نسبة المناطق العشوائية إلي إجمالي مساحة الكتلة العمرانية	٥١
٣-١	لامركزية الإدارة البيئية فى مصر(الفروع الإقليمية)	٥٩
٣-٢	لامركزية الإدارة البيئية فى مصر(مكاتب شئون البيئة بالمحافظات)	٦٠

لامركزية الإدارة البيئية فى مصر وسبل دعمها

مقدمة

تسعى الحكومة المصرية إلى حماية البيئة المصرية وخفض معدلات التلوث ورفع مستوى الوعى العام بالجوانب البيئية من خلال العديد من السياسات منها: دعم لامركزية الإدارة البيئية وبناء قدرات الإدارات البيئية بالمحافظات.

ينص القانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ فى شأن حماية البيئة على إنشاء فروع لجهاز شئون البيئة بالمحافظات وتكون الأولوية للمناطق الصناعية. وقد تم بالفعل انشاء أفرع للجهاز بالمحافظات وصل عددها إلى ١٤ فرع. وتعتبر هذه الفروع كيانات ممثلة للجهاز فى الأقاليم المختلفة وامتدادا له تشارك فى تنفيذ المهام المنوط بها الجهاز كل فى نطاق تخصصه. كما تم تنفيذ العديد من المبادرات والمجهودات لدعم وتقوية هذه الفروع للقيام بالمهام المنوط بها والتى تؤدى فى النهاية إلى تحقيق الهدف البيئي الاستراتيجى لمصر.

المركزية واللامركزية هى نسق إدارية تنتهجها الدول أو المؤسسات أو المنظمات لإدارة شئونها. تعنى المركزية تجميع جميع السلطات والاختصاصات فى يد سلطة مركزية واحدة تعتمد على مؤسسة واحدة أو عدة مؤسسات على المستوى المركزى تتخذ القرارات وتترك التنفيذ للمؤسسات على المستوى الأقل فى إطار القرارات التى أصدرتها وتحت إشرافها. أما اللامركزية فهى أسلوب لإدارة الموارد بطريقة مستعرضه لإتاحة التسهيلات اللازمة للوحدات اللامركزية لتمكين معالجة البيانات وتوظيفها لإعداد التقارير وخطط وجداول العمل مبكرا، بمعنى أن يصبح للمؤسسات المحلية اختصاصات أصيلة تمارسها تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية. كما يشير مفهوم اللامركزية إلى عدم تركيز السلطة بمستوى إداري واحد، وتوزيعها على المستويات الإدارية المتعددة في المؤسسة أو الدولة. هناك مستويات مختلفة للامركزية منها: التنازل (ويعنى نقل السلطة إلى وحدات أو إدارات محلية مستقلة أو شبه مستقلة)، والتفويض (ويعنى نقل مسئولية صنع القرار وإدارة الوظائف العامة إلى الإدارات المحلية بدون رقابة مركزية ولكن تخضع للمسائلة) وعدم التركز(ويعنى توكيل تنفيذ البرامج الوطنية إلى المستويات الأدنى من الحكومة). كما تشير بعض الأدبيات إلى الأنواع الآتية من اللامركزية: هناك اللامركزية السياسية، اللامركزية الإدارية، واللامركزية المالية وأيضا اللامركزية الاقتصادية. لكل من المركزية واللامركزية عيوب ومميزات، كما أن استخدام نظام المركزية أو اللامركزية يتوقف على عدة عوامل منها درجة الانتشار الجغرافي للوحدات والفروع التابعة للإدارة الرئيسية والأنظمة والقوانين التي تعمل الدولة أو المؤسسة أو المنظمة في إطارها.

اطلقت مصر استراتيجية للتنمية المستدامة – رؤية مصر ٢٠٣٠– التى تبنت مفهوم التنمية المستدامة كإطار عام لتحسين جودة الحياه فى الوقت الحاضر بما لا يخل بحقوق الأجيال القادمة فى حياه أفضل.

من المبادئ الإرشادية التى أقرتها هذه الاستراتيجية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة مبدأ لامركزية السلطة والتفويض حيث من الضرورى أن تتحقق تدريجيا لامركزية اتخاذ القرار إلى أقل مستوى ممكن على أن يكون للحكومة اليد العليا فى وضع السياسات والأطر القانونية التى تمكنها من تحقيق أهدافها، مما يشير إلى أن تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ يعتمد على العمل على المستويين المركزى واللامركزى معا وفقا لخطط وبرامج محددة.

يعتمد تحقيق التنمية المستدامة على إدماج البعد البيئى فى جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية نظرا لتشابك قضايا البيئة وتأثيراتها المتبادلة مع جميع النواحى الاجتماعية والاقتصادية. كما تتصف قضايا البيئة بأنها ليست بالضرورة قضايا محلية محددة التأثير ولكنها، معظمها، قضايا متجاوزة للحدود الجغرافية سواء بين المحافظات فى الدولة الواحدة أو بين الدول مما يشير إلى أنه من غير المنطقى إدارة قضايا البيئة لامركزيا بمعزل عن مركزية الإدارة البيئية. وعلى ذلك فإن إدارة قضايا البيئة يختلف عن إدارة قضايا أخرى مما يتطلب الاستناد فى إدارة هذه القضايا إلى أسلوب علمى سليم لتحقيق إدارة رشيدة متكاملة تجمع بين المركزية واللامركزية. تعتبر الإدارة البيئية من أهم المرتكزات الأساسية للحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

أهداف البحث:

يهدف البحث فى النهاية الى التوصل الى مقترحات تساعد فى دعم نظام الإدارة البيئية فى مصر وتعزيز فكر اللامركزية المناسب لإدارة قضايا البيئة فى مصر وذلك من خلال:

١- عرض مفاهيم المركزية واللامركزية والإدارة البيئية بشكل عام وما يرتبط بها من قضايا.
٢- التعرف على نظام الإدارة البيئية فى مصروارتباطه باللامركزية والتشريعات المنظمه له والنظم المتبعة فى دول أخرى.
٣- دراسة مهام الفروع الإقليمية لجهاز شئون البيئة والدور المنوط به لتحقيق لامركزية الإدارة البيئية.
٤- التعرف على المستجدات القانونية المؤثرة على الإدارة البيئية فى مصر.
٥- التوصل لبعض المقترحات التى يمكن أن تساعد فى دعم لامركزية الإدارة البيئية فى مصر.

منهجية البحث:

اعتمد البحث لتحقيق أهدافه على المنهج الوصفى من خلال مراجعة ودراسة البيانات والمعلومات والقوانين والتشريعات فى التقارير والأدبيات المختلفة المرتبطة بموضوع البحث.

وقد تم تناول البحث وعرضه فى أربعة فصول، بالإضافة إلى المقدمة والملاحق، وذلك على النحو التالى:

لامركزية الإدارة البيئية فى مصر وسبل دعمها

الفصل الأول وهو فصل تقديمى مفاهيمى تضمن:

- أولاً: اللامركزية كأحد أساليب الإدارة البيئية: المفهوم، الأنواع، المميزات والعيوب
- ثانياً: الإدارة البيئية: المفهوم، المقومات، الأدوات (التخطيط والتخطيط البيئى، التخطيط الاستراتيجى، التقييم البيئى اللاستراتيجى)
- ثالثاً: إدارة قضايا البيئة فى بعض الدول وتطبيق اللامركزية تضمنت: الولايات المتحدة الأمريكية، لبنان، الإمارات العربية المتحدة /دبى، أوغندا، الهند وموزامبيق

الفصل الثانى: الإدارة البيئية فى مصر: تضمن:

- أولا: نظام الإدارة البيئية فى مصر: الإطار التشريعى، الهيكل التنظيمى لوزارة البيئة وجهاز شئون البيئة
- ثانيا: قضايا البيئة فى مصر وتوزيعها الجغرافى وارتباطها بالفروع الإقليمية للجهاز.

الفصل الثالث: لامركزية الإدارة البيئية فى مصر: تضمن:

- أولاً: مفهوم لامركزية الإدارة البيئية فى مصر والإطار القانونى
- ثانياً: إنشاء الفروع ومهامها ومساهمتها فى تنفيذ مهام الجهاز
- ثالثاً: المستجدات القانونية وارتباطها بلامركزية الإدارة البيئية فى مصر

الفصل الرابع: النتائج المقترحات:

- أولا: النتائج
- ثانيا: بعض المقترحات التى يمكن أن تساعد فى دعم الإدارة البيئية فى مصر

وقد توصل البحث لمجموعة من النتائج منها:

- توضيح مفهوم لامركزية الإدارة البيئية فى مصر: تمشيا مع مفهوم البيئة وطبيعة مشاكلها وقضاياها فإن لامركزية الإدارة البيئية هى لامركزية إدارية ينظمها القانون رقم ٤ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ والمواد بالقوانين الأخرى ذات العلاقة بالبيئة، تعنى تفويض بعض المهام للفروع الإقليمية لجهاز شئون البيئة مع استمرار الدور الرئيسى للجهاز فى تقديم الدعم الفنى والإدارى ورفع الكفاءة والقدرات لهذه الفروع، ولا تعنى استقلال هذه الفروع عن الإدارة المركزية لشئون البيئة ولكن تتكامل الأدوار والمسئوليات بين الإدارة المركزية لجهاز شئون البيئة والفروع التابعة له. كما تتكامل أيضا مع المجهودات على المستوى الإقليمى والدولى.

- تقوم الفروع بالمشاركة فى مواجهة قضايا البيئة المختلفة حسب طبيعة المحافظات التى يتضمنها كل فرع والإطار المؤسسى المنظم.
- تم تنفيذ العديد من الأنشطة لدعم وتقوية الفروع الإقليمية للجهاز ورفع قدراته، وما زال هناك برامج سارية لاستكمال هذه الأنشطة. ولكن هناك حاجة لمزيد من المجهودات فى هذا الشأن.
- هناك مستجدات قانونية تستلزم الأخذ فى الإعتبار مثل القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية والقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بإصدار قانون الاستثمار.

وفى النهاية تم صياغة بعض المقترحات التى يمكن أن تساعد فى دعم الإدارة البيئية فى مصر خاصة فى مجال اللامركزية وذلك فى المجالات الآتية:

- التدريب ورفع القدرات
- التنسيق بين القوانين
- التخطيط والتقييم الاستراتيجى فى مجال البيئة

قد يكون من المفيد إجراء دراسة ميدانية لاحقة لكل فرع على حدة، أو لعينة ممثلة للفروع، للتعرف الواقعى فى الوقت الحاضر على الإمكانات والموارد المتاحة والمجهودات التى تمت لرفع كفاءته والمشاكل التى تواجهه والتشابكات مع الفروع الأخرى ومع المحافظات وأيضا مع الإدارة المركزية، ومن ثم تحديد احتياجات كل فرع لدعم وتعظيم قدراته لتحقيق الإدارة البيئية المتكاملة المنشودة.

الفصل الأول
فصل تقديمى مفاهيمى

يتضمن هذا الفصل ما يلى:

- اللامركزية كأحد الأساليب الإدارية: المفهوم، الأنواع، المميزات والعيوب
- الإدارة البيئية: المفهوم، المقومات والأدوات
- إدارة قضايا البيئة فى بعض الدول وتطبيق اللامركزية

أولا: اللامركزية كأحد الأساليب الإدارية[١]:

بشكل عام، يرتكز التنظيم الإدارى فى أى دولة على أساليب فنية تتمثل فى: المركزية واللامركزية كأسلوب لتوزيع النشاط الإدارى بين مختلف الأجهزة والهيئات الإدارية فى الدولة، ومهما كان النظام السياسي والاقتصادى السائد فالتنظيم الإدارى يبنى على أجهزة وإدارات مركزية وأخرى لامركزية. لكل من المركزية واللامركزية مميزات ومساوئ كما أن إختيار الأسلوب المناسب يعتمد على عوامل كثيرة. لا توجد مركزية مطلقة أو لامركزية مطلقة، ففي ظل النظام اللامركزى تظل اختصاصات المركزية متواجدة مثل الإختصاصات والوظائف السيادية للدولة (كالأمن والدفاع والمالية والعدالة) والتى يجب أن تمارس مركزياً.

يختلف مفهوم المركزية عن اللامركزية فالمركزية فلسفة تهدف للتأثير على الطريقة التى يتم بها تنظيم وإدارة الأوجه المختلفة لمحيط الأعمال[٢]، بمعنى آخر تعنى المركزية تجميع جميع السلطات والاختصاصات فى يد سلطة مركزية واحدة تعتمد على مؤسسة واحدة أو عدة مؤسسات على المستوى المركزى تتخذ القرارات وتترك التنفيذ للمؤسسات على المستوى الأقل فى إطار القرارات التى أصدرتها وتحت إشرافها، أى أن هذه العلاقات تأخذ الشكل الرأسى من أعلى إلى أسفل من حيث إصدار التعليمات والتوجيهات والقرارات وما يختص منها بالتمويل، أما العلاقات من أسفل الى أعلى فتظهر فى شكل تقارير عن الإنجازات أو إستفسارت حول قرارات تصدر من أعلى. وقد تعطى المستويات الدنيا نوعا من التفويض للسلطات لاتخاذ بعض القرارات لحل بعض

---

١. لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى المصادر الآتية:

احمد السيد كردى، "المركزية واللامركزية فى الإدارة"، مجلة بحوث الإدارة

kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/249590

المنتدى العربى لإدارة الموارد البشرية(٢٠١٠):مفهوم ومزايا وعيوب الإدارة المركزية

المنتدى العربى لإدارة الموارد البشرية(٢٠١٢): مفهوم المركزية وعيوبها ومزاياها

2.R.G. Anderson, of ManagemenTerns libraries du libraire, 1984 p.14)

المشكلات المحلية[1]. وبناءً على ذلك فإن الدولة ممثلة بجهازها الإداري في المركز وفروعه خارج المركز تقوم بمباشرة نشاطاتها وتقديم خدماتها إلى المواطنين كافة دون استثناءعن طريق موظفيها، وهم في ممارستهم لتلك الوظائف يخضعون لرقابة وتوجيهات الجهة الأعلى في السلم الإداري. وبذلك يمكن القول بأن المركزية تقوم على ركنين أساسيين هما:

- السلطة المركزية، حيث في ظل المركزية لا يوجد للوحدات التابعة كيان قانوني مستقل، وحتى إذا وجدت فهي لا تتمتع بالشخصية المعنوية، وتخضع كافة سلطاتها وهيآتها خضوعاً شبه مطلق للسلطات المركزية.
- تبعية الموظفين وتدرجهم إدارياً، بمعنى أن يتخذ الجهاز الإداري في الدولة صورة هرم متتابع الدرجات الإدارية، بحيث تشكل الدرجات العليا السلطة الرئاسية أو الإدارة العليا، وتشكل بقية درجات الهرم الإدارى الموظفين بتدرجاتهم الوظيفية.

من أهم مزايا المركزية ما يلى:

- تُسهّل عمليّة التنسيق بين الوحدات الإدارية المختلفة وتوحيد سياساتها ونشاطاتها.
- توظّف الوحدات الإداريّة على أكمل وجه اقتصادياً لاستغلال الموارد المتاحة.
- أسلوب مُجدى لتنفيذ المشاريع القوميّة الكبرى بكل كفاءة وفاعليّة.
- تسهل فرض الرقابة على الوحدات الإداريّة وما يُمارس فيها من أنشطة وإجراءات.
- تساهم في تشكيل فريق لاتخاذ القرار على مستوى الإدارة العليا يتسم بالتعاون والعمل بروح الفريق.
- تمتاز بعدم وجود ازدواجيّة في القرارات.

إلا أن هناك آراء أخرى تشير إلى مساوئ للمركزية مثل:

- يمكن أن يؤدى تعدد الرّئاسات داخل الإدارة المركزيّة الواحدة إلى تأخر إنجاز المعاملات المختلفة.
- يمكن أن تستغل السلطة العليا ما لها من صلاحيّات مما يؤدى إلى التأخر في تنفيذ التكليفات والعديد من الأعمال.
- إهمال الأمور الاستراتيجيّة من قِبَل الإدارة العليا نظراً لانشغالها بأمور إداريّة أخرى.
- ضعف أو عدم التفات الإدارة العليا إلى ما يطرأ في بيئة العمل من فرص وتهديدات والتعامل معها.
- ضعف أو عدم معرفة الإدارة العليا احتياجات الأفراد داخل المنظمة.

---

١. معهد التخطيط القومى ،"الحسابات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية، يونيو ٢٠٠٦" سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٨٨